في مؤتمـــــــــــر

المؤتمر وأحزاب التحالف تعلن رفضهـــــــــــ

عقد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي مؤتمراً صحفياً افتتحه الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام وحضره الأمناء العامون المساعدون الشيخ سلطان البركاني والأخ صادق أمين أبوراس والدكتور أحمد عبيد بن دغر والدكتور قاسم سلام رئيس حزب التحالف

نعقد هذا المؤتمر الصحفي لنطلعكم بكل شفافية على خطوات الحوار مع احزاب اللقاءالمشترك وماتوصلنا اليه..

كما تعلمون في أوائل ٢٠٠٩م أو قبلها كانت التحضيرات لإجراء الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ ابريل قد بدات ولكن كان الجو مشحوناً وتتذكرون البيانات والصحافة وغيرها من قبل أحزاب اللقاء المشترك بانها لن تشارك ، وان الانتخابات ربما تؤدي الى فتنة ، ونتيجة لهذا الجو تبنى الاخ رئيس الجمهورية لقاءات عدة مع هذه الاطراف للتقريب بين المواقف وانتهت هذه اللقاءات بالوصول الى اتفاق فبراير ٢٠٠٩م وجاء هذا الاتفاق حرصاً من الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على مشاركة الجميع في الانتخابات النيابية وكان- الاتفاق- تنازلاً واضحاً من المؤتمر وحلفائه الذي كان واجباً عليهم ان يتمسكوا بالمواعيد المنصوص عليها للانتخابات ، وكما تعلمون ان هذا الاتفاق أدى الى تعديل المادة الدستورية رقم (٦٥) لتأجيل الانتخابات.

وأضاف الدكتور الإرياني: بعد توقيع الاتفاق شكل المؤتمر الشعبي العام لجنة لإعداد برنامج زمني يقدم لأحزاب اللقاء المشترك حول تنفيذ اتفاق فبراير، وتضمن هذا البرنامج مشروع التعديلات الدستورية التي كان مجلس الشورى قد أعدها بناء على البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وظل الباب مفتوحاً لإضافة أو شطب مواد أو ما أراد اللقاء المشترك إذا توصلنا الى اتفاق خلال شهر مايو، وتحديداً خلال يومي ٢٢-٢٣ مايو ، وفجاة ظهر ما سمي باللقاء التشاوري للحوار الوطني والذي شكل لجنة تحضيرية من تسعين شخصاً، عندما أعلن هذا اتصلت شخصياً باعضاء المجلس الأعلى للقاء المشترك فرداً فرداً وسألتهم هل هذا بديل عن اتفاق فبراير؟ فكان ردهم جميعاً: ليس هذا بديلاً عن اتفاق فبراير ولكن بعد ١١ يوليو بعد المشاورات سلمنا البرنامج الزمني الى الاخ عبدالوهاب الآنسي يداً بيد ومشروع التعديلات الدستورية على أساس ان هذا المشروع سيكون اساس الحوار وترك الباب مفتوحاً للمشترك يضيف اليه أو يشطب منه بحسب ما نتوصل اليه وبالذات قضية القائمة النسبية التي لم تكن مدرجة في التعديلات الدستورية التي أعدت في مجلس الشورى، في ١١ يونيو ٢٠٠٩م وتسلمنا رسالة مطولة من أحزاب اللقاء المشترك وكان أهم ما ورد فيها انه لن يبدأ الحوار الا كما قالوا ، فإننا نرى ما يلي:

«تهيئة المناخات السياسية ووقف الحملات الإعلامية والعسكرية والاعتقالات والمطاردات الى آخره»، ولاشك أن ما ورد في رسالة المشترك قد فتح الباب على مصراعيه بسوء تفسير النص الوارد في اتفاقية فبراير التي تقول ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة.. ولكن أصبحت هذه الجملة لا علاقة لها بالانتخابات وهي مرتبطة بالانتخابات، واصبحت شرطاً لاستئناف الحوار حول اتفاق فبراير، وانه لمن المؤسف أن تفسير المشترك لهذه الجملة الذي قلب معناها رأساً على عقب والأخذ والرد بين المؤتمر والمشترك في هذا الموضوع استمر حتى ٢٦يوليو ٢٠٠٩م عندما تسلمت رسالة من المجلس الاعلى لأحزاب المشترك جاء فيها:

قررنا تعليق اللقاءات حتى نلمس جدية منكم في اتخاذ الإجراءات لتنفيذ ما جاء في رسالتنا الموجهة لي «أ.د عبدالكريم» التي فسرت إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة على أنها مطلوبة الآن فإن مطلبهم كان يعني ما يتصل بحرب صعدة والحوثي وما يتصل بالحراك، أي انه لا حوار إلا إذا كان البلد خالياً من أي اشكال بصرف النظر عن مصدره ومسبباته وأهدافه وعن جديته من عدمها..

وبعد هذه الرسالة توقفت الاتصالات مع المشترك واستمر التوقف حتى عيد الاضحى المبارك عندما وجه الرئيس في خطابه دعوة لعقد مؤتمر للحوار الوطني الشامل، بعدها جرت اتصالات وتواصل الرئيس مع بعضهم وحددت مواعيد للقاء لدى الرئيس حتى نستأنف الحوار لتنفيذ اتفاق فبراير .. وفي المرة الأولى لموعد اللقاء لم يحضر أحد من أعضاء المجلس الاعلى ، وفي المرة الثانية اعتذروا عن الحضور إلى دار الرئاسة.. مع ذلك كانت توجيهات الرئيس واضحة: يجب أن يستمر التواصل ويجب أن يستأنف الحوار، ونتيجة لمواصلة الاتصالات تسلمنا رسالة في ٦ يناير وهذه الرسالة فتحت الباب ان المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك يشكلون لجنة تحضيرية مشتركة لحوار وطني شامل، ولكن بعد أن تدارست اللجنة العامة للمؤتمر وحلفاؤه في المجلس الاعلى للتحالف الوطني الديمقراطي- كان القرار هو: لا مانع من تشكيل لجنة مشتركة للحوار مع احزاب اللقاء المشترك «لجنة مشتركة» للإعداد للحوار لتنفيذ اتفاق فبراير وكانوا قد عرضوا خياراً أول وخياراً ثانياً، واللجنة العامة وحلفاؤها تدارسوا ما ورد في فكرة الخيار الاول وتقرر أنه لا مانع من تشكيل لجنة مشتركة للإعداد لحوار وطني شامل لتنفيذ اتفاق فبراير لمناقشة البند الأول، وهو إعداد التعديلات الدستورية حسب ما نص عليها الاتفاق، لكن هذا المقترح كان ضمن فقرة رفضت جملة وتفصيلاً، ولذلك لابد من قراءتها.

اشترطوا في الخيار الاول أن تنهض بهذه المهمة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني المنبثقة عن ملتقى التشاور الوطني والبناء على ما أنجزته «انجزت وثيقة لا أريد أن أتحدث عنها» حتى الآن ٦ يناير في هذا الاتجاه وتسريع وتائر عملها بما يفضي لإنجاز المهمة الحوارية في أقصر وقت ممكن وضمان الوصول إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل بنجاح على أن يحدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه خلال فترة زمنية محددة قائمة ممثليه في الحوار الوطني ليشكل الجميع كياناً موحداً.. الخ..

بمعنى أن ما أنجزوه هو الوثيقة التي سيبنى عليها الحوار الوطني الشامل.. وثانياً ان المؤتمر الشعبي العام لابد أن يأتي لينضوي تحت هذه اللجنة.. تم إبلاغ الاخوان بقرار المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بأن تشكل لجنة تحضيرية وحرصتُ لأن أكون أنا من أبلغهم هاتفياً وحرصت بذلك أن أؤكد أن هذه الشروط الواردة في هذا البديل مرفوضة بمعنى أن المؤتمر الشعبي العام جاب بديلاً وسطاً لانتحدث عن شروطكم ولاناتي لكم بشروط من لدينا، نشكل لجنة تحضيرية للقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومن يريدون، لم نضع شرطاً واحداً حول من يحضر ومن يشارك في اللجنة التحضيرية ، ولكن أقررنا انها تكون بالتساوي نحن وحلفاؤنا وهم ومن يريدون، وعلى ضوء هذا استأنفنا الحوار مرة أخرى، وفي أول اجتماع أؤكد لكم أن الاجتماعات التي كانت تعقد في هذه المرحلة كان يحضرها الاخ صادق أمين أبوراس والاخ أحمد عبيد بن دغر وأنا، وهذا تمهيد لما سيأتي في أول لقاء تشاوري طلب الاخوان أن مهمتنا هو الاتفاق على الاعداد لحوار وطني شامل لتنفيذ اتفاق فبراير.

ووافقنا لهم على هذا الشرط الثاني الذي توافقنا عليه هو ان لكل طرف مرجعية وما نتوافق عليه في اجتماعاتنا لايعد اتفاقاً الا إذا وافقت عليه المرجعية المعنية لكل طرف، واتفقنا على أن يقدم في الاجتماع القادم كل طرف رؤيته واقتراحاته وتصوراته، وفي الاجتماع الثاني قدمنا ورقة أهم النقاط

الدكتور الإرياني:

■ اذا وافق الحوثي على آلية تنفيذ الشروط الستة ستتوقف الحرب والبداية هي فتح الطرقات

■ المشترك يضع بدلاً عنه لجنة التشاور للتوقيع على الاتفاق وبذلك أمات شرعيته

■ أساؤوا تفسير نصوص اتفاق فبراير وبذلك اهدروا الوقت

■ اكثر من ثمانية اجتماعات عقدناها مع قيادات المشترك وتنكروا أنهم تحاوروا مع المؤتمر

الموجود فيها هي:

- دعوة لحوار وطني عام وشامل تحت رعاية فخامة الأخ رئيس الجمهورية.
- تشكل لجنة تحضيرية لمؤتمر الحوار مكونة من ٩٠ شخصاً حيث يعين المؤتمر الشعبي العام نصف اعضائها من اعضائه وحلفائه وأنصاره ويعين اللقاء المشترك النصف الآخر.
- أن تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعاتها في مقر مجلس الشورى ويرأسه رئيس المجلس، وتحدد قوام المؤتمر الوطني العام وتقترح موضوعاته وقضاياه على أساس اتفاق فبراير، كما تحدد زمان ومكان انعقاده بما لايتجاوز الثلاثين من يناير الجاري.
- تسعى اللجنة التحضيرية لدعوة كل الاطراف وأطياف العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية للمشاركة في اعمال المؤتمر العام الذي من المقرر انعقاده قبل نهاية شهر يناير ٢٠١٠م.
- بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية تبدأ الاحزاب الممثلة بمجلس النواب الموقعة على اتفاق فبراير ٢٠٠٩م البحث في آلية تطبيق بنوده كاملة على أن يستغرقها الحوار حول البنود الثلاثة في الاتفاق كاقصى مدة في الـ٣٠ من يناير الجاري.. كان المفروض أن اللقاء المشترك يقدم أيضاً تصوره حسبما اتفقنا ولكن كانت هناك تصورات فعلاً مكتوبة على الورق أعدها أو قدمها لنا الدكتور ياسين سعيد نعمان، فطلبنا منه ومن اللقاء المشترك أن يقدموا ذلك مكتوباً مطبوعاً لكي نتدارسه ونبدي رأينا في ذلك الاجتماع الرابع، تسلمنا مقترحهم الذي يقول وهنا نقطة خلاف وافقت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام على الخيار الاول من الخيارين اللذين تقدم بهما المشترك وكتب شروط ومهام هذه اللجنة تقريباً للأمور.. أكدنا أننا لن نقبل الخيار الأول على علاّته، لكننا تناقشنا في مهام هذه اللجنة التحضيرية المشتركة..

وقبلنا بالمهام التي أعدها اللقاء المشترك وأن تكون هي مهام اللجنة التحضيرية بتعديلات بسيطة كانوا قد اشترطوا مشاركة الاشقاء والاصدقاء، قلنا لا.. اتفقنا في النهاية أن تكون اجتماعات اللجنة شفافة وعلنية بما يمكن الرأي العام والاشقاء والاصدقاء من متابعة ما يجري في هذا الحوار.

ومن جانبنا نظراً لأنهم تحسسوا من بعض فقرات الورقة التي قرأ لكم ملخصها الدكتور أحمد عبيد بن دغر قدمت لهم ورقة تحسسوا منها أكثر، صراحة لازم نكون صادقين وانتهى الاجتماع ان سحبت هذه الورقة ، لكن لكي تعرفوا ما ورد فيها ولكي نؤكد لكم أنه ليس ما فيها- في رأينا- ما يثير أية حساسية أطلب من الأخ صادق أمين أبوراس أن يلخصها فقط تلخيصاً.

□ ولخص صادق أمين أبوراس أبرز ما جاء في الورقة وهي ترجمة لاتفاق فبراير ليس فيها أي جديد وإنما تم استنباطها بنسبة ٩٥٪ تقريباً من آلية اتفاق فبراير وتنفيذاً للاتفاق المتضمن إشراك القوى السياسية في الحوار تقوم الاحزاب المعنية بالاتفاق بدمج لجان الحوار المنشأة من قبلها بلجنة واحدة تسمى اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، وتتكون من عدد متساوٍ من كل طرف بواقع كذا عضو ويكون الاجمالي للجنة كذا.

واتفق فيما بعد على أن تكون من ٩٠ شخصاً بالمناصفة ٤٥ للمشترك ومن معه، و ٤٥ للمؤتمر ومن معه، أما مهام اللجنة فهي أساساً مستنبطة من الورقة التي قدمها الدكتور

الدكتور بن دغر:

■ أمضينا سنة كاملة في البحث عن آلية ونحتاج إلى نصوص جديدة للخروج من هذا الواقع..؟

■ التعديلات المنشودة يجب أن يرى الجميع أنفسهم فيها ولا يشعر أحد هناك بالغبن

ياسين سعيد نعمان على أساس أن هذه الورقة كلها (لو رأيتم المهام الخاصة باللجنة) مستنبطة مما ورد عندهم وما ورد في الاتفاق الذي ترجموه من وجهة نظرهم وهو رؤية اللقاء المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير.

والاضافة التي أود أن أضيفها أن اتفاق فبراير مكون من ثلاث نقاط رئيسة:

- النقطة الأولى هي التي تحاورنا عليها وتشكلت لجنة حوار .. باقي نقطتان رئيستان وهما أن تقوم الكتلة النيابية بمجلس النواب من اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام بإكمال مناقشة قانون الانتخابات وإجراء التعديلات عليه وعلى ضوئها تتم النقطة الثالثة وهي تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتم تحديدها كاملة.

□ وعاد الارياني للحديث قائلاً: ولكن من باب استكمال الصورة في هذا الاجتماع كنا مشترطين أن الحوار سيتم تحت مظلة الجمهورية والوحدة والديمقراطية، فكان هناك خلاف حول هذا من مبدأ أن هذه ثوابت لا داعي لاستمرار الجدال فيها وهي وردت في الورقة التي أشار اليها الاخ صادق ولكنه قال لايستثني أحداً ،و بالتالي اعتبروا استثناء أحد يؤمن بالجمهورية نظاماً وبالوحدة قدراً ومصيراً والديمقراطية نهجاً واسلوباً.. هذه كان فيها جدل انه لماذا تكرروا هذا الكلام، لأن الناس سئموا، وحتى لو أتى شخص لا يؤمن بالجمهورية فإن الجمهور الذي سيحضر هو المتكفل بالرد عليه وحتى اخراجه من القاعة.

وفي هذا الاجتماع تحدث احد الاخوان- لا نريد أن نسمي الاسماء- تحدث لأول مرة اننا لا نستطيع ان نوقع اتفاقاً الا مع وجود اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري كطرف في هذا الاتفاق.

وهذا كان جديداً لأول مرة بالنسبة لنا لأننا نتفاوض على أساس الاحزاب الموقعة على اتفاق فبراير ومنها بدأنا ندرك أن شيئاً ما غير سوي سنواجهه مستقبلاً.

أخذنا بهذا الأخذ والرد حتى طُلب مني لقاء تشاوري منفرد وأبلغوني بالقول: نحن لا نستطيع أن نوقع الا بذكر اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري.

ووعدتهم أني ساستطلع الآراء وأعرض عليهم النتيجة وبصورة غير رسمية ، وبعد استطلاع الآراء ومن حيث المبدأ قيل لهم ممكن الاشارة الى لجنتكم التحضيرية، وسنشير الى اللجنة التحضيرية في مجلس الشورى ولم يكن هذا النص قد أصبح رسمياً فيما بيننا.

أبلغتهم هذا الكلام مساء الجمعة، فقال الاخ عبدالوهاب: انهم يجتمعون كل يوم سبت وسوف يطلعني على النتيجة انتظرت الى مساء السبت لم يتصل احد.. اتصلت بالاخ عبدالوهاب فاعتذر.. اعتقد ان الاخ ياسين لم يتمكن من الحضور، لكنني حرصت في هذا الحديث ان اقول له إذا حل يوم الثلاثاء لانه لو تذكروا كان مؤتمر الحوار الوطني يوم السبت وسينتهي الحوار حول هذه اللجنة التحضيرية وربما نعود الى بديلهم الثاني الذي قال كل طرف يجري حواراته الى ان ينهيها وبعدين يفتح الله.. نتحاور او نشكل لجنة تحضيرية بعدما ينهوا حوارهم وننهي حوارنا وهذا لم يكن مرغوباً ولا مطلوباً من قبلنا فقلت له اذا لم نوقع يوم الثلاثاء فسينتهي الحوار على اللجنة التحضيرية.. في مساء اليوم التالي الذي هو يوم الاحد فوجئت او فوجئنا بإصدار بيان رسمي من احزاب اللقاء المشترك يهاجم فيه المؤتمر الشعبي العام وما كينته الاعلامية والسلطة وتزويرها بالقول: ان هناك تحاوراً يجري بين احزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام، وان كل ما كان يدور كان تشاوراً معي كأي تشاور آخر وتجاهلوا اننا عقدنا اكثر من ثمانية اجتماعات وكنا سبعة وليس فرداً واحداً.. المؤتمر الشعبي العام ممثلاً بي وبالاخ صادق ابو راس والاخ احمد عبيد بن دغر والاربعة الاحزاب الممثلة في اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب.

انا لا انكر انني انفعلت وقلت كلاماً ربما لا مكان له هنا فاتصلت بالاخ عبدالوهاب محمود وقلت له: لم أعد اتحمل مسئولية هذا، «فقاطع عبدالوهاب محمود» فقال: هذا «عيحصل» تصحيح، بعد ٢٤ ساعة صدر التصحيح الذي اطلعت عليه يؤكد انه لم يكن هناك حوار بين احزاب اللقاءالمشترك والمؤتمر الشعبي العام وانما احتراماً لفلان اجرينا معه تشاوراً قلت له لاتحتاج ان تحترمني لكن

محضر اجتماع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك

التأكيد على المشاركة الحزبية في مناقشة التعديلات لتطوير النظام السياسي والانتخابي

تشكيل لجنة مشتركة للإعداد لمؤتمر الحوار الوطني الشامل

■ تنفيذاً للاتفاق الموقع بين أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب والمؤتمر الشعبي العام في ٢٣ يوليو ٢٠٠٩م الذي تم على أساسه تأجيل الانتخابات النيابية إلى شهر أبريل ٢٠١١م.

وإعمالاً للمادة الأولى من الاتفاق التي تنص على ما يلي:

إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من مناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.

وبناءً على اتفاق المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب على أن تشكل لجنة مشتركة للإعداد والتهيئة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل من عدد متساوٍ تتكون من:

أ- المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

ب- أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب وحلفائهم.

وتقوم بالمهام التالية:

- استكمال التشاور مع بقية الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الاجتماعية والأطراف السياسية الأخرى دونما استثناء للانضمام إلى الحوار الشامل.
- اتخاذ القرارات بقبول واستيعاب من يقبل الانضمام إلى الحوار الوطني من الأحزاب والمنظمات والقوى والشخصيات وتمثيلها من ثم في لجنة الإعداد والتهيئة.
- إعداد برنامج الحوار الوطني الشامل وضوابطه.
- تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق وتكون ملزمة للجميع.
- تكون أعمال اللجنة شفافة ومعلنة بما يمكن الرأي العام والأشقاء والأصدقاء من متابعة أعمالها أولاً بأول.
- تعقد اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل المشكلة بموجب هذا الاتفاق أول اجتماع لها في العاصمة صنعاء في مكان يُتفق عليه ثم تواصل اجتماعاتها في مجلس الشورى بناء على دعوة منه.
- أما ما يتعلق بالمادتين ثانياً وثالثاً من اتفاق فبراير ٢٠٠٩م فقد اتفق الطرفان على الحرص على إنجاز المهام القانونية المؤدية إلى إجراء الانتخابات في ابريل ٢٠١١م في المواعيد الزمنية المناسبة.

والله الموفق

التوقيع/

عن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه

عن أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب وحلفائهم